UNHCR
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

احتياجات التمويل الحرجة

في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا

4 سبتمبر/أيلول 2023

الأردن. باسل (يسار) وأضنة، لاجئان سوريان يستمتعان بالشمس بعد هطول أمطار غزيرة تسببت في حدوث فيضانات في بعض الأجزاء من مخيم الزعتري للاجئين. قدمت المفوضية هذا العام مساعدات نقدية لجميع اللاجئين الذين يعيشون في المخيم لمساعدتهم على البقاء دافئين خلال فصل الشتاء. الصورة: © مفوضية اللاجئين/شوكت الحرفوش

مقدمة

تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سلسلة من الأزمات المتفاقمة التي تؤثر بشدة على سكانها. كما أن التداعيات الاجتماعية والاقتصادية بعيدة المدى لجائحة كوفيد-19 تزداد شدة أكثر فأكثر بسبب الحرب القائمة في أوكرانيا، مما تسبب بارتفاع كبير في نسبة الفقر وزيادة اعتماد النازحين والمجتمعات المضيفة الأشد ضعفاً على المساعدات الإنسانية.

ومنذ بداية عام 2023 (ولغاية 4 سبتمبر/أيلول)، نشأت حالتا طوارئ جديدتان تسببتا في تفاقم الصعوبات القائمة. فقد أثرت الزلازل التي ضربت تركيا وسوريا بشدة على كلا البلدين، حيث يحتاج 15.3 مليون سوري، بما في ذلك 6.8 مليون نازح داخليًا، إلى المساعدات الإنسانية والحماية بشكل عاجل داخل سوريا، بالإضافة إلى أكثر من 1.8 مليون لاجئ سوري في مصر، والعراق، والأردن، ولبنان. كما تسبب الصراع المستمر في السودان، والذي بدأ في منتصف أبريل/ نيسان، بتدفق أعداد كبيرة من اللاجئين إلى مصر، مما أدى إلى زيادة الضغط على الموارد في مصر وإجهاد بنيتها التحتية. علاوة على ذلك، يتم ترحيل اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين في تونس من المراكز الحضرية، إلى مناطق نائية ومعزولة بالقرب من حدود البلاد، أو حتى دفعهم عبر الحدود مع ليبيا والجزائر، حيث تقطعت السبل بالمئات في ظروف مزرية عقب ترحيلهم.

وفي الأوضاع التي طال أمدها مثل الأردن ولبنان، كان تأثير الأزمة السورية والتحديات الاجتماعية والاقتصادية الأخيرة مدمراً. ففي لبنان، يجد 90% من اللاجئين السوريين أنفسهم الآن يعيشون حالة من الفقر المدقع، حيث ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 332% منذ يونيو 2021، مما دفع 94% من أسر اللاجئين إلى تكبد الديون فقط لتلبية احتياجاتهم الأساسية. وفي الأردن، أفاد ثلثا اللاجئين أن وضعهم المالي تدهور في الأشهر الـ 12 الماضية، حيث يشير التحليل الأخير الذي أجرته المفوضية إلى أن ديون الأسرة يمكن أن تصل إلى 1,250 دينار أردني (1,766 دولار أمريكي). أما في العراق، خلق الاستقرار النسبي فرصة فريدة للعراقيين النازحين والعائدين واللاجئين لكي يتم دمجهم بشكل أكبر في الخدمات العامة وخطط الحماية الاجتماعية التي تقدمها الحكومة. ومع ذلك، فقد أدت سنوات الصراع إلى انخفاض قدرة المؤسسات الوطنية وصمودها أمام الأزمات، مما جعل البلاد عرضة للصدمات الداخلية والخارجية.

وعلى الرغم من سخاء الجهات المانحة، لا تزال عمليات المفوضية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تواجه فجوات تمويلية كبيرة. حيث تعمل المفوضية حاليًا بمبلغ أقل بمقدار 110 مليون دولار في المنطقة عما كانت عليه في عام 2022، وتواجه المفوضية حاليًا احتياجات إضافية وسط نقص التمويل. وتؤدي فجوات التمويل هذه إلى تعريض السكان الأشد ضعفاً للخطر، مما يعيق وصولهم إلى المساعدات والخدمات الحيوية الضرورية لبقائهم على قيد الحياة.

تقدم هذه الوثيقة لمحة عامة عن فجوات التمويل الأكثر حرجاً في المنطقة والعواقب المحتملة على السكان الأشد ضعفاً إذا لم يتم تأمين أموال إضافية في عام 2023. تعد أنشطة المفوضية الموضحة هنا جزءًا من الاحتياجات الشاملة المقدمة في النداء العالمي ويمكن تنفيذها بحلول نهاية عام 2023 بدعم تمويلي إضافي.

إجمالي الاحتياجات الحرجة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا: 337.6 مليون دولار أمريكي

البلد	فجوة التمويل الحرجة (دولار أمريكي)	نظرة عامة على الاحتياجات والعدد التقديري للأشخاص المتأثرين
الجزائر	6.1 مليون	الصحة (103,330 لاجئًا وطالب لجوء)؛ التغذية (13,000 لاجئ)؛ المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (90,000 لاجئ)؛ التعليم (37,000 لاجئ)؛ المساعدات الأساسية (2,500 عائلة لاجئة).
مصر	13.1 مليون	المساعدات النقدية (16,000 عائلة لاجئة)؛ التعليم (66,000 لاجئ)؛ الصحة (8,000 لاجئ).
العراق	57.7 مليون	المساعدات النقدية (21,600 لاجئ)؛ التعليم (46,000 لاجئ)؛ المساعدة القانونية والوثائق المدنية (44,000 نازح وعائد من النازحين داخلياً)؛ إعداد البرامج المخصصة للمناطق حول الحماية والحلول ومشاريع البنية التحتية (292,000 من اللاجئين والنازحين داخلياً والعائدين من النازحين داخليًا).
الأردن	82 مليون	المساعدات النقدية (115,000 لاجئ)؛ الصحة (17,200 لاجئ)؛ الإسكان والاستيطان المستدام (32,700 لاجئ)؛ الحماية (54,100 لاجئ).
لبنان	76.1 مليون	المساعدات النقدية (639,000 لاجئ)؛ الصحة (30,100 لاجئ)؛ المأوى (38,600 من اللاجئين وأفراد المجتمع المضيف)؛ الاستعداد لفصل الشتاء (600,000 لاجئ حصلوا على مساعدات نقدية لفصل الشتاء، و58,000 لاجئ و9,500 لبناني تلقوا مواد الإغاثة الأساسية ووقود الكتلة الحيوية؛ وسيستفيد 35 مجتمعًا مضيفًا من مشاريع الدعم).
ليبيا	3.7 مليون	المساعدات النقدية (600 لاجئ وطالب لجوء)؛ الصحة (300,000 من اللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين داخلياً وأفراد المجتمع المضيف)؛ مواد الإغاثة الأساسية (10,000 لاجئ وطالب لجوء و1,000 عائلة نازحة)؛ المشاريع ذات الأثر السريع (20,000 من اللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين داخلياً وأفراد المجتمع المضيف)؛ المساعدات الطارئة (3,000 لاجئ ومهاجر)؛ بناء القدرات.
موريتانيا	5.4 مليون	المساعدات النقدية (89,200 لاجئ)؛ الصحة (108,000 لاجئ)؛ المأوى (84,400)؛ المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (84,400)؛ التعليم (7,500 من الأطفال اللاجئين المسجلين في التعليم الابتدائي والثانوي).
المغرب	2.2 مليون	المساعدات النقدية (1,000 عائلة لاجئة)؛ الصحة (2,500 لاجئ)؛ التعليم (2,500 لاجئ)؛ سبل كسب العيش (300 لاجئ).
سوريا	52.3 مليون	مساعدات الاستعداد لفصل الشتاء (849,000 من اللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين داخلياً).
اليمن	39 مليون	المساعدات النقدية (12,000 لاجئ و260,000 نازح)؛ المأوى (10,000 عائلة نازحة)؛ إدارة وتنسيق المخيمات (1 مليون نازح)؛ الحماية (1,000 لاجئ وطالب لجوء و100,000 نازح)؛ التعليم (2,000 لاجئ وطالب لجوء)؛ الصحة (1,000 لاجئ وطالب لجوء)؛ سبل كسب العيش (500 لاجئ وطالب لجوء).

الجزائر

فجوة التمويل الحرجة: 6.1 مليون دولار

هناك حاجة لتدخل عاجل من أجل معالجة تراجع إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية لأكثر من 103,000 لاجئ وطالب لجوء في جميع أنحاء الجزائر. يُعدّ دعم المفوضية للنظام الصحي في المخيمات الصحراوية في تندوف أمراً بالغ الأهمية لمنع زيادة معدلات الوفيات والأمراض بين السكان الأشد ضعفاً. وفي المناطق الحضرية، يمثل الوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية تحدياً كبيراً، خاصة بالنسبة للأطفال وكبار السن وذوي الأمراض المزمنة؛ وسيؤثر التمويل غير الكافي بشدة على سلامتهم العامة. وتتطلب جهود المفوضية لمكافحة المخاوف التغذوية الحرجة، مثل توفير التغذية العلاجية لـ 13,000 طفل يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم والوقاية من فقر الدم لدى الفتيات والنساء، تمويلاً إضافياً.

ويعتمد أكثر من 90,000 من اللاجئين الأشد ضعفاً في المخيمات الصحراوية على مساعدات المفوضية لتلبية بعض احتياجاتهم الأساسية، مثل الحصول على المياه النظيفة. وبالتالي، فإن تعزيز إمدادات المياه والقدرة الإنتاجية في المخيمات أمر ضروري، ويتم ذلك من خلال حفر وتجهيز آبار إضافية، أو استبدال الخزانات المعدنية القديمة، أو تمديد شبكة المياه في بعض البلديات.

ويلزم التمويل أيضًا لتحسين جودة التعليم والحفاظ على بقاء الطلاب في مخيمات اللاجئين الصحراويين من خلال دعم أكثر من 1,200 من المعلمين والكوادر الأخرى من غير المعلمين، وتعزيز قدرات المعلمين وتدريبهم، وصيانة البنية التحتية في 37 مدرسة، وتوفير الكتب والزي الرسمي للطلاب.

وتخطط المفوضية أيضاً لتوفير الخيام التي تتحمل العواصف والفيضانات لـ 1,005 أسرة، ومواقد الطهي لتعزيز الأمن الغذائي للأسر الأكثر احتياجاً، والمساعدات النقدية لدعم الحماية والسلامة العامة للسكان الأشد ضعفاً والحد من التعرض للعنف القائم على النوع الاجتماعي وعمالة الأطفال والمخاطر الأخرى. بدون الدعم الكافي، سيتعرض اللاجئون وطالبو اللجوء لصعوبات متزايدة ولمخاطر الحماية وسيلجؤون لآليات التكيف الضارة، مما يحد من قدرتهم على إعادة بناء حياتهم بكرامة وتعزيز اكتفائهم الذاتي.

الجزائر. تدعم اللاجئات في المخيمات المفوضية في توزيع الملابس الشتوية التي تبرعت بها يونيكلو "UNIQLO".
الصورة: © مفوضية اللاجئين/ يونيس أوهانوسي

مصر

فجوة التمويل الحرجة: 13.1 مليون دولار

بحلول نهاية أغسطس/آب، أدّت الأزمة في السودان للجوء أكثر من 280,000 شخص إلى مصر. ويؤدي هذا التدفق الكبير إلى زيادة الضغط على الموارد والخدمات العامة في البلاد. كما عانى معظم الوافدين الجدد من الصدمة بسبب الصراع والعنف. وقد أدى الانفصال الأسري إلى ظهور عدد كبير من الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، فضلاً عن زيادة عدد الأسر التي تعيلها نساء، وجميعهن بحاجة إلى الحماية والمساعدة.

يُعدّ تأمين تمويل إضافي أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للمفوضية لتقديم الدعم الضروري وفي الوقت المناسب للاجئين وطالبي اللجوء. ويشمل ذلك تقديم المساعدة لحوالي 16,000 من الأسر الأشد ضعفاً من خلال المساعدات النقدية نصف الشهرية متعددة الأغراض. إضافة لذلك، يتعرض تعليم 66,000 طفل لاجئ للتهديد، مما يؤدي إلى زيادة عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس ومحدودية الفرص لمستقبلهم. وقد لا يحصل حوالي 8,000 لاجئ يعانون من أمراض مزمنة على الأدوية الضرورية، مما يعرّض حياتهم للخطر.

مصر. محمد (4)، مريم (8)، نسيبة (6)، ابراهيم (3) في مركز التسجيل التابع للمفوضية في القاهرة أثناء انتظار تسجيلهم كطالبي لجوء. وصلوا إلى مصر بعد فرارهم من السودان مع أمهم الوحيدة وثلاثة أشقاء آخرين.
الصورة: © مفوضية اللاجئين/جيمي جيمينيز.

العراق

فجوة التمويل الحرجة: 57.7 مليون دولار

العراق. أثير 26 عاماً، من مدينة هيت التابعة لقضاء المحمدي في الأنبار، عاد إلى المنطقة بعد انتهاء العمليات العسكرية، وبدأت حياته من جديد رغم الوضع المالي الصعب.
الصورة: © مفوضية اللاجئين/كارلو جيلو

تعتمد آلاف الأسر اللاجئة الأشد ضعفاً على المساعدات النقدية متعددة الأغراض لتتمكن من توفير الضروريات الأساسية، مثل الغذاء والرعاية الصحية والإيجار. وللأسف، بسبب نقص التمويل، يتعرض 21,600 لاجئ لخطر عدم تلقي هذه المساعدات الضرورية، مما يتسبب بنتائج ضارة مثل تقليل استهلاكهم للطعام، وتكبد الديون، وعمالة الأطفال، والزواج المبكر.

علاوة على ذلك، فإن 30,000 طفل من أصل 70,000 طفل لاجئ في سن الدراسة في إقليم كردستان العراق، حيث يقيم أكثر من 90% من اللاجئين في العراق، خارج مقاعد الدراسة حالياً. يعد تأمين التمويل أمرًا بالغ الأهمية لإنشاء المزيد من المساحات في المدارس وتزويد الطلاب بمساعدات النقل، والفصول الدراسية التعويضية، والمواد التعليمية. سيؤدي ضمان تنفيذ سياسة تكامل تعليم اللاجئين إلى تسهيل الوصول إلى التعليم لـ 46,000 طفل لاجئ، وتوظيف معلمين لاجئين مؤهلين.

في العراق، يعد عدم امتلاك الوثائق المدنية مشكلة مهمة متعلقة بالحماية. تتمثل إحدى أولويات المفوضية في تسهيل الوصول إلى الوثائق المدنية الأساسية للنازحين والعائدين، بما في ذلك من خلال توفير المساعدة القانونية. إن الحصول على التمويل الإضافي في غاية الأهمية لتوفير الدعم القانوني للنازحين ومساعدتهم في الحصول على الوثائق المدنية، مثل شهادات الميلاد وبطاقات الهوية الوطنية. وبدون هذا التمويل، فإن أكثر من 44,000 نازح وعائد معرضون لخطر

الاعتقال وتقييد الحركة وانعدام الجنسية. كما يمكن أن يؤدي عدم امتلاك الوثائق إلى الاستبعاد من برامج المساعدة وعدم القدرة على الوصول إلى الخدمات الأساسية والمنافع الاجتماعية.

هناك حاجة أيضًا إلى التمويل لدعم مشاريع البنية التحتية التي يستفيد منها أكثر من 292,000 من النازحين واللاجئين والعراقيين الأشد ضعفاً، وتعزيز اندماجهم في الخدمات العامة وتمكين الحلول المستدامة. وبدون التمويل، ستظل الظروف المعيشية غير كافية، وستفتقر المراكز الصحية والمجتمعية التي تخدم اللاجئين والعراقيين إلى القدرة على تقديم خدمات جيدة للجميع.

الأردن

فجوة التمويل الحرجة: 82 مليون دولار

في عام 2023، قامت المفوضية بتخفيض المساعدات النقدية للاحتياجات الأساسية للأسر الحضرية، مما أدى إلى زيادة بنسبة 66% في الأسر المعرضة لخطر الإخلاء؛ واضطرت ثلث الأسر المتضررة إلى الرحيل، وارتفعت استراتيجيات التكيف الضارة في حالات الطوارئ مثل عمالة الأطفال، كما رصدها إطار تقييم أوجه الضعف التابع للمفوضية. ونظرًا لإعادة الاستهداف بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي، ستساعد المفوضية عددًا أقل من العائلات (28,500 أسرة)، لكنها ستصل إلى الأفراد الأشد ضعفًا. وتواجه الأسر اللاجئة الأشد ضعفاً في الأردن احتياجات أساسية متزايدة خلال موسم الشتاء، مما يتطلب الوقود والأدوية والملابس الدافئة للأطفال عندما تكون فرص كسب العيش شحيحة. ولذلك، فإن الدعم المستمر من الجهات المانحة للمساعدات النقدية أمر بالغ الأهمية لتلبية هذه الاحتياجات الأساسية المتزايدة حتى نهاية العام.

في عام 2023، قامت المفوضية بتخفيض عدد العيادات الصحية المدعومة في العاصمة عمان من خمس عيادات إلى عيادتين اثنتين بينما لا تزال هناك مشاكل تتعلق بالقدرات في النظام الصحي. وكانت العيادات الموجودة في المناطق الحضرية وضواحيها بمثابة نقاط دخول رئيسية للخدمات وكذلك لرصد الحالة التغذوية للأطفال دون سن الخامسة والنساء في سن الإنجاب. ونتيجة لهذا التحول، لم تعد المفوضية قادرة على مساعدة مجموعات كبيرة من المرضى الذين يعانون من أمراض غير معدية ويحتاجون إلى الدواء.

كما أن هناك حاجة ماسة إلى التمويل لإصلاح 1,150 مأوى في المخيمات. ولم يعد بإمكان المفوضية تخزين الحاويات في حالات النزوح غير المتوقع أو بناء مراحيض خاصة للعائلات الأكثر ضعفاً. وقد أدى جميع ذلك إلى محدودية الوصول إلى المأوى المناسب، وزيادة مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي، وزيادة انتقال الأمراض والعدوى في المخيمات.

ونتيجة لتخفيض الميزانية، قامت المفوضية في عام 2023 بتخفيض خدمات الحماية المتاحة للاجئين وطالبي اللجوء في الأردن. وبالتالي فإن التمويل الإضافي مهم للغاية لاستمرار تقديم المساعدات، مثل الدعم النفسي، والاستشارة القانونية، ومنع العنف القائم على النوع الاجتماعي، بالإضافة إلى الحفاظ على آليات الحماية المجتمعية، لا سيما للفئات الأكثر ضعفًا.

الأردن. روان وأختها الصغيرة رزان، لاجئتان تلعبان بعد هطول الأمطار الغزيرة، التي تسببت في حدوث فيضانات في بعض أجزاء مخيم الزعتري للاجئين. الصورة: © مفوضية اللاجئين /شوكت الحرفوش

لبنان

فجوة التمويل الحرجة: 76.1 مليون دولار

أدت الطبيعة المطولة لوضع اللاجئين، إلى جانب تأثير الأزمة الاجتماعية والاقتصادية في السنوات الأخيرة، إلى ارتفاع هائل في حالات الفقر المدقع وزيادة مخاطر الحماية. حالياً، تعتمد 127,800 عائلة لاجئة (639,000 فرد) على المساعدات النقدية متعددة الأغراض التي تقدمها المفوضية من أجل البقاء على قيد الحياة. وبالتالي، هناك حاجة لتمويل عاجل لمساعدة هذه العائلات خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2023.

ومع خصخصة الخدمات الصحية في معظمها وتعرضها للاستنزاف بسبب الوضع الاقتصادي، أصبح الحصول على الرعاية الأساسية والمنقذة للحياة أمراً صعباً للغاية بالنسبة للاجئين. تكشف أحدث نتائج مراقبة الحماية التي أجرتها المفوضية أن 35% من اللاجئين خفضوا من سعيهم للحصول على الرعاية الصحية وأن 33% منهم لا يستطيعون تحمل تكاليف الأدوية الأساسية. بالإضافة إلى ذلك، يتجنب 13% من اللاجئين طلب الرعاية الصحية بسبب مخاوف تتعلق بالقدرة على تحمل التكاليف. تعد معالجة العوائق المالية أمام الرعاية الصحية الأولية والثانوية أمرًا بالغ الأهمية، بما في ذلك تغطية التكاليف الطبية والنقل، بالإضافة إلى التمويل الإضافي العاجل لضمان حصول اللاجئين على الرعاية الصحية الثانوية خلال عام 2023.

ونظراً لمحدودية التمويل، اضطرت المفوضية إلى الحد من عملية إعادة تأهيل المباني دون المستوى المطلوب في المناطق الحضرية وشبه الحضرية، مما أدى إلى عيش العديد من اللاجئين في أحياء مكتظة ومعرضة للخطر. كما تتعرض مساعدات "النقد المخصص للإيجار"، التي تعالج تهديدات الإخلاء ومخاطر الحماية ذات الصلة، للخطر بسبب نقص الموارد. وهناك حاجة إلى تمويل عاجل لتوفير مأوى آمن وكريم لـ 7,700 عائلة لاجئة ولبنانية في الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2023.

وخلال فصل الشتاء، يواجه اللاجئون صعوبات في تلبية احتياجاتهم ويحتاجون إلى الدعم لتغطية النفقات الإضافية مثل المدافئ والوقود والكهرباء والملابس الدافئة. وتخطط المفوضية لتقديم المساعدة النقدية لفصل الشتاء لمدة تصل إلى أربعة أشهر في 2023-2024 لمساعدة اللاجئين الأشد ضعفاً في الحصول على الضروريات المتعلقة بفصل الشتاء. ولدعم اللاجئين والأسر اللبنانية الضعيفة، تخطط المفوضية أيضًا لتوزيع مواد الإغاثة الأساسية، ومستلزمات خاصة بالمأوى مقاومة للطقس، ووقود الكتلة الحيوية للتدفئة على شكل قوالب/كريات، للمساعدة في معالجة مخاطر الحماية والصحة المتعلقة بالشتاء والفيضانات.

هناك حاجة أيضًا إلى التمويل لمواصلة مشاريع الدعم المجتمعي التي تنفذها المفوضية، والتي تهدف إلى تخفيف الضغوط الاجتماعية والاقتصادية في البلديات، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وتلبية احتياجات اللاجئين والمجتمعات اللبنانية على حد سواء. ومن خلال تركيب الألواح الشمسية وتجديد المساحات العامة، تدعم مشاريع الدعم المجتمعي أيضًا الخدمات المحلية مثل المرافق الصحية بالطاقة المستدامة خلال فترة الطلب المرتفع على الطاقة طوال فصل الشتاء.

لبنان. تواجه اللاجئة والأرملة السورية خضرة، 50 عاماً، فقراً مدقعاً داخل خيمتها في الميناء، شمال لبنان، حيث عاشت في مخيم غير رسمي للاجئين على مدى السنوات الـ 12 الماضية منذ بدء الأزمة السورية. الصورة: © مفوضية اللاجئين /جويل أبو شبكة

ليبيا

فجوة التمويل الحرجة: 3.7 مليون دولار

سيُمكن التمويل الإضافي المفوضية من تقديم المساعدات العاجلة والمنقذة للحياة للاجئين وطالبي اللجوء المعرضين لمخاطر متزايدة بسبب تطور الأوضاع حديثاً في جميع أنحاء ليبيا (لا سيما في السودان، وعلى الحدود التونسية الليبية، وفي النيجر). وسيتم استهداف حوالي 3,000 لاجئ ومهاجر في المناطق الحضرية بمواد الإغاثة الأساسية ومستلزمات النظافة.

ولا تزال احتياجات المساعدة النقدية الطارئة غير مستوفاة، وسيسمح التمويل الإضافي للمفوضية بمساعدة 600 لاجئ وطالب لجوء إضافيين محتاجين. علاوة على ذلك، فإن التمويل سيمكن المفوضية أيضاً من دعم 10,000 لاجئ وطالب لجوء إضافي في مراكز الاحتجاز والمناطق الحضرية من خلال توفير الفرش والبطانيات ومستلزمات النظافة وغيرها من مواد الإغاثة الأساسية.

ليبيا. يغادر طالبو اللجوء واللاجئون ليبيا إلى آلية العبور الطارئة (ETM) في رواندا.
الصورة: © مفوضية اللاجئين/ زياد الحمادي

وبتمويل إضافي، تخطط المفوضية لتحسين الخدمات الصحية في مراكز الرعاية الصحية الأولية التي تستضيف اللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين داخلياً من خلال التبرع بالمعدات الأساسية وتغطية الاحتياجات الدوائية في المركز النهاري المجتمعي والعيادات وبعض مراكز الرعاية الصحية الأولية. هذا أمر بالغ الأهمية حيث تم تحديد نقص الأدوية كحاجة صحية ملحة في ليبيا، مما يؤدي إلى أن تصبح الحالات الطبية البسيطة مهددة للحياة.

تخطط المفوضية لتوسيع المشاريع ذات الأثر السريع[1] في ليبيا لتلبية الاحتياجات المحددة بالتعاون مع السلطات والمجتمعات الوطنية والمحلية. تركز هذه المشاريع على التعليم والصحة وتمكين المجتمع والرياضة والبنية التحتية، وسيستفيد منها بشكل مباشر ما يصل إلى 20,000 فرد إضافي. بالإضافة إلى ذلك، ستكون المفوضية قادرة على إنشاء برنامج لتنمية قدرات الموظفين من مختلف المؤسسات، بما في ذلك جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية وخفر السواحل الليبي.

موريتانيا

فجوة التمويل الحرجة: 5.4 مليون دولار

يعد التمويل الإضافي في غاية الأهمية لمنع انخفاض التدخلات القائمة على النقد لما يقرب من 85,200 لاجئ و4,000 فرد في المجتمعات المضيفة. وفي مخيم مبيرا للاجئين، أثر تخفيض برنامج الأغذية العالمي للحصص الغذائية في عام 2022 على أكثر من 50% من الأسر الأشد ضعفاً في المخيم، مما أعاق قدرتها على تلبية احتياجاتها الأساسية. ومن المتوقع حدوث سيناريو مماثل هذا العام. كما يعد التمويل الإضافي بالغ الأهمية من أجل دعم المساعدات الصحية لـ 108,000 لاجئ في كل من المخيمات والمناطق الحضرية. وبدون التمويل الكافي، سينخفض الوصول إلى الرعاية الصحية وتتزايد مخاطر الحماية، حيث قد يلجأ اللاجئون إلى اتباع آليات تكيف ضارة.

في عام 2022، سجلت المفوضية حوالي 12,000 لاجئ جديد في مخيم مبيرا ووصل حوالي 5,000 لاجئ بين يناير/ كانون الثاني وأغسطس/ آب 2023. وفي الفترة المتبقية من عام 2023، من المتوقع أن يستمر الوافدون الجدد، مما يخلق ضغطًا غير متوقع على الخدمات الحالية. ويعد المأوى الملائم أمراً ضرورياً لحماية هؤلاء القادمين الجدد وبقائهم على قيد الحياة، حيث يصل الكثير منهم في ظروف سيئة بعد رحلات طويلة. كما أن توفر المأوى الملائم يحافظ على صحتهم ويحد من انتشار الأمراض المعدية بينهم، مثل الحصبة التي شهدها المخيم سابقًا. ومع هذا التدفق وعدم العودة على نطاق واسع إلى مالي، تجاوز عدد اللاجئين في مبيرا 85,000 لاجئ، وهو أعلى رقم شهده المخيم منذ انشائه في عام 2012. كما يعد الوصول إلى المياه والصيانة المناسبة لخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية أمرًا ملحاً لضمان ظروف معيشية لائقة وتعايش سلمي في هذه المنطقة شبه الصحراوية. هناك حاجة أيضًا إلى التمويل لضمان حصول الأطفال اللاجئين الوافدين حديثًا على التعليم وتجنب خروجهم من المدارس، وبالتالي المساهمة في حماية الطفل. ومن المتوقع زيادة الاحتياجات المتعلقة بالبنية التحتية (البناء وإعادة التأهيل)، والأدوات المدرسية، ورواتب المعلمين، وخاصة في التعليم الثانوي.

[1] المشاريع ذات الأثر السريع هي مشاريع سريعة وصغيرة الحجم تهدف إلى تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية وتعزيز القدرة على الصمود والتعايش بين النازحين و المجتمعات المضيفة.

المغرب

فجوة التمويل الحرجة: 2.2 مليون دولار

يشكل نقص التمويل تحديات كبيرة أمام المفوضية في المغرب، مما يعيق قدرتها على تقديم المساعدات النقدية إلى 1,000 عائلة لاجئة، وبالتالي جعلها أشد ضعفاً. وفيما يتعلق بالصحة، تعد المفوضية الجهة الفاعلة الرئيسية التي تدعم حصول اللاجئين على الرعاية الصحية الثانوية والثالثية في غياب إدراجهم في الإصلاح الوطني الجاري للحماية الاجتماعية. سيؤثر نقص التمويل على قدرة المفوضية على تغطية النفقات الطبية الحرجة والتدخلات المتخصصة لـ 2,500 لاجئ.

وسيعيق نقص التمويل جهود المفوضية لتوفير المساعدات النقدية المشروطة للتعليم لنحو 1,200 طفل لاجئ مسجلين في المدارس العامة المغربية، مما يزيد من مخاطر التسرب من المدارس واتباع آليات التكيف الضارة مثل عمالة الأطفال أو الزواج المبكر. كما أن نقص التمويل سيحد من قدرة المفوضية على تقديم دروس التقوية، مثل دروس تقوية اللغتين العربية والفرنسية، والتي تعتبر ضرورية لمساعدة الأطفال اللاجئين على الاندماج في المدارس العامة. كما سيؤثر نقص التمويل لبرنامج سبل كسب العيش التابع للمفوضية بشكل مباشر على اعتماد 300 لاجئ على أنفسهم، مما يؤدي إلى انخفاض الأنشطة المدرة للدخل، والالتحاق بالتدريب المهني، والتوظيف، وبالتالي اعتماد المزيد من اللاجئين على المساعدات النقدية لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

سوريا

فجوة التمويل الحرجة: 52.3 مليون دولار

أدت الزلازل التي وقعت في فبراير/شباط إلى تفاقم الأوضاع المزرية بالفعل للسكان النازحين والمجتمعات المضيفة في سوريا، الذين يعانون من أزمة مستمرة منذ 12 عاماً. وأدت الزلازل إلى فقدان الكثيرين للمأوى وسبل كسب العيش الكافية، مما أدى إلى تفاقم معاناتهم. بالإضافة إلى ذلك، يواجه اللاجئون وطالبو اللجوء، المهمشون بالفعل وليس لديهم الحق في العمل، تحديات أكبر.

ومع محدودية الموارد المالية، ستتأثر قدرة المفوضية على توفير المساعدة النقدية والعينية الأساسية لنحو 849,000 لاجئ وطالب لجوء ونازح داخلياً خلال فصل الشتاء القريب، الذي تزداد خلاله احتياجاتهم من الوقود والملابس الشتوية. سيؤدي هذا النقص في المساعدة إلى زيادة مخاطر الحماية لهؤلاء السكان الأشد ضعفاً.

سوريا. رجل سوري عائد يحمل لوازم الشتاء التي حصل عليها من المفوضية في بلدة الليرمون، ريف حلب الشمالي. الصورة: © مفوضية اللاجئين/حميد معروف

اليمن

فجوة التمويل الحرجة: 39 مليون دولار

اليمن. عبد القدير هو رب أسرته وقد توفيت زوجته، فهو مسؤول عن ستة أبناء يعيشون في نفس البيت. لقد تأثر بالحرب حيث تعرض منزله لأضرار جزئية نتيجة الاشتباكات المسلحة في الحي. الصورة: © مفوضية اللاجئين/ NMO

لا يزال مجال الحماية في اليمن آخذ بالتراجع، حيث تؤثر انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان على النازحين قسراً بشكل خاص. ويعتمد نحو 21.6 مليون يمني (ثلثي السكان) على المساعدات الإنسانية للبقاء على قيد الحياة، بما في ذلك 4.5 مليون نازح داخلي و71,000 لاجئ وطالب لجوء. كما أن النساء والأطفال، الذين يمثلون ما يقدر بنحو 74% من السكان النازحين، غالباً ما يواجهون صعوبات في إمكانية الوصول إلى الخدمات ويواجهون مخاطر محددة مرتبطة بالأعراف والعادات الاجتماعية التقليدية السائدة، مثل العنف القائم على النوع الاجتماعي وعمالة الأطفال.

وتتفاقم مخاطر الحماية للاجئين وطالبي اللجوء والنازحين داخلياً والعائدين من النازحين داخلياً بسبب انعدام الأمن والانهيار الاقتصادي ومحدودية توافر الخدمات الأساسية. أثبتت المساعدات النقدية التي تقدمها المفوضية أهميتها في التخفيف من نقاط الضعف الاجتماعية والاقتصادية، وردع الناس عن آليات التكيف الضارة التي تؤدي إلى مخاطر الحماية، وضمان زيادة اعتمادهم على أنفسهم. سيؤدي النقص في التمويل الذي يواجه برامج المساعدات النقدية والمساعدات النقدية الطارئة متعددة الأغراض، بما في ذلك النقد مقابل الحماية، إلى ترك 272,000 من اللاجئين والنازحين داخلياً الأكثر ضعفاً دون الحصول على مساعدات.